

دور الجماعات المحلية في التنمية وتهيئة الاقليم

The role of local groups in development and the region's preparation

الدكتورة قريش آمنة¹¹أستاذة محاضرة قسم (ب)؛ جامعة الجيلالي بونعامة؛ خميس مليانة.

عضو مخبر نظام الحالة المدنية

a.koriche@univ-dbkm.dz

تاريخ النشر: .. / .. / 2021

تاريخ القبول: .. / .. / 2021

تاريخ الإرسال: .. / .. / 2021

ملخص:

حاولت الجزائر منذ سنوات مضت إرساء مبدأ اللامركزية الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية على المستوى المحلي ، على اعتبار أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وطنيا لا تتحقق في غياب تنمية محلية ، ويتضح هذا جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية – البلدية و الولاية- عبر الإصلاحات المستمرة وذلك في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية السياسية و الثقافية و غيرها ، ضمن إطار سياسة مبدؤها توزيع السلطات و لامركزية التسيير، و تعتبر السياسة الوطنية لتهيئة الاقليم قاعدة مادية للتنمية تشارك في تنفيذها الجماعات المحلية من خلال مخططات التنمية.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، التهيئة الإقليمية، التنمية المحلية، المخططات التنموية.

Abstract :

Years ago , algeria tried to establish the principle of decentralization , which is considered to be the most important means to acheive local development at the local level , considering that economic and social

development nationally can not be achieved in the absence of local development, and this is evident in the broad powers that have been entrusted to the local groups- the municipality and other state –through continuous reforms, in all economic, social, political, cultural, and other fields. Within the framework of a policy whose principle is the distribution of powers and decentralization of management. The national policy for preparing the region is considered as a material base for development that local groups participate implementation through development plans.

Keywords:

Local groups, local development, regions preparation, development plans.

1- المؤلف المرسل: الدكتورة قريش آمنة ، a.koriche@univ-dbkm.dz

مقدمة:

أصبحت سياسية تهيئة الإقليم و التعمير في الآونة الأخيرة ينظر إليها كأحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية ، إذ تهدف الإدارة العمومية في الدولة إلى تنظيم المظاهر الجغرافية ، البشرية و الاقتصادية في الفضاء الوطني حسب خصائص و مؤهلات كل فضاء جهوي لتحقيق تنمية الإقليم و إعمار به بشكل متوازن. وعلى غرار معظم دول العالم، اتبعت الجزائر نظام اللامركزية في مجال تهيئة الإقليم من خلال توزيع مهمة تجسيد المخطط المتضمن الخيارات الوطنية لتهيئة الإقليم بين السلطات المركزية والجماعات المحلية ، إذ تعتبر هذه الأخيرة بمثابة الأجهزة التي تنفذ سياسة الدولة التنموية بحكم قربها من المواطنين ، هذا ما نلمسه من خلال القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011 ،

يتعلق بالبلدية المعدل و المتمم بموجب الامر رقم 13-21 المؤرخ في 31 اوت 2021¹ و كذا القانون رقم 07-12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 يتعلق بالولاية² ، و نظرا لأهمية هذه المسألة تم تأطيرها بقانون خاص و المتمثل في القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة³. وقد تم تقنين مسألة تهيئة الإقليم نظرا لأهميتها في معالجة تأخر إقليم معين و السير به نحو التنمية و التطور ليلحق ببقية أقاليم الدولة التي سبقته في مضمار التحضر و التقدم ، ومنه الارتفاع بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي له حتى يحدث التوازن بينه و بين أقاليم الدولة، وتفاديا أيضا لحدوث هجرات سكانية منه إلى الأقاليم الأخرى المتطورة⁴، و من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الجماعات المحلية في تجسيد السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة؟.

و للإجابة عن الاشكالية و معالجة الموضوع سيتم التعرض إلى محورين اساسيين، الأول بعنوان مفهوم التنمية المحلية و تهيئة الاقليم ، و نتطرق من خلاله إلى عناصر التنمية المحلي ، و مؤشراتنا ، أما الثاني فيحمل عنوان اليات تجسيد التنمية و تهيئة الاقليم محليا ، و نتطرق من خلاله إلى إعداد مخططات تنموية من طرف الجماعات المحلية ، و كذا الهيئات المحلية الناشطة في مجال تهيئة الإقليم.

1- مفهوم التنمية المحلية و تهيئة الاقليم

حاولت الجزائر منذ سنوات مضت إرساء مبدأ اللامركزية لتحقيق التنمية المحلية على المستوى المحلي ، على اعتبار أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا لا تتحقق في غياب تنمية محلية ، و من بين اليات تحقيقها

تهيئة الاقليم بوضع خطة و معايير تأخذ بعين الاعتبار الظروف الطبيعية والبشرية والموارد الاقتصادية لكل اقليم .

1-1-عناصر التنمية المحلية

سنوضح عناصر التنمية المحلية كمايلي:

اولا: تعريف التنمية المحلية

أصبح مفهوم التنمية عنوانا لكثير من السياسات و الخطط و الأعمال على مختلف الأصعدة، و تعرف التنمية على أنها " عملية تعبئة و تنظيم جهود أفراد المجتمع و جماعاته و توجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية ، بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع و تحسين مستوى معيشة أبنائه اجتماعيا واقتصاديا و صحيا و ثقافيا ، و مقابلة احتياجاته بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية و البشرية و الفنية و المالية المتاحة"⁵.

و في إطار تطور فكرة التنمية، ظهر و تطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حضيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

و للتنمية المحلية عدة تعريفات نذكر منها ، تعريف محي الدين صابر الذي يعتبرها " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي في مناطق محددة ، يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الاجتماعية و الاقتصادية ، و هذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية ، و أن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في

التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا⁶

و تعرف أيضا على أنها "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع و بناء على مبادرة أعضائه إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثمارها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة"⁷

ثانيا: مؤشرات التنمية المحلية

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص اليات التنمية المحلية و

هي:

أ- برنامج مخطط

يتطلب تنفيذ السياسة الوطنية وتوجيهاتها عدة وسائل يتم تحديدها حسب النظام الاقتصادي والاجتماعي المتبع في الدولة⁸ من بين هذه الوسائل نجد المخططات، و المخطط هو أداة فنية يتم من خلالها تحديد العناصر المالية والبشرية التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة مستقبلا⁹ ، و لتمكين المجتمع المحلي من المشاركة في التنمية و الارتقاء بها من مواقع محلية تمثلها المؤسسات و القيادة المحلية¹⁰، مكن كل من القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة¹¹ الولايات المتاخمة التي لها خصوصيات فيزيائية ووجهات إنمائية مماثلة من إعداد مخططات جهوية، كما منح القانون رقم 07-12 المؤرخ في 21 فيفري 2012

يتعلق بالولاية الهيئات الولائية سلطة إعداد **مخطط ولائي** طبقا لخصوصيات كل منها¹². فالمخطط يتركز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع، حيث يعتبر الطريقة المثلى التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية و الطبيعية و البشرية بطريقة علمية و عملية و إنسانية ، لكي تحقق الرقي و الرفاهية للمجتمع.

ب- المشاركة الجماهيرية

من القواعد الأساسية للتنمية المحلية ضرورة المشاركة الشعبية، أي مشاركة اكبر عدد من سكان الهيئة المحلية تفكيراً و عملاً في وضع و تنفيذ المشاريع الرامية إلى النهوض بهم ، وذلك عن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة و تدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة للإنتاج و تعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية و الاستهلاك و الادخار.

ج- المساعدات الفنية

و هي ما تقدمه الهيئات الحكومية، فعملية التنمية تحتاج إلى عنصرين هامين هما: العنصر البشري والعنصر المادي، و يمتزج هذان العنصران امتزاجاً كبيراً في الحياة الاجتماعية، و يتكون من ذلك عنصر المساعدات الفنية و كلاهما يكمل الآخر.

د- التكامل بين الاختصاصات

من القواعد الأساسية في التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين المشاريع في الميادين المختلفة عن طريق برنامج متعدد الأغراض، و هذا نتيجة لتشابك العوامل المؤثرة في الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، فلا يمكن فصل الظواهر الاجتماعية مثلاً عن الظواهر الاقتصادية فهي تعتمد على بعضها البعض و تتبادل التأثير و التأثير.

ثالثاً: أهداف التنمية المحلية

يمكن من خلال التنمية المحلية تحقيق الأهداف و الأبعاد التالية:

أ-الأهداف الاقتصادية

تتمثل أساسا فيما يلي:

- حشد و تثمين الموارد البشرية و الطبيعية و الأملاك المحلية و ترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات)، و تشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة و المتوسطة الإنتاجية، بما فيها تعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي و الحضري بتكاتف و توحيد الجهود.
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم و الولايات و داخل الإقليم الواحد.
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي و الخاص، الوطني و الأجنبي.

ب- الأهداف الاجتماعية و الثقافية

- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات و إشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- تحسين ظروف و إطار حياة المواطنين من خلال تطوير مراكز الحياة، و ترقية نوعية الخدمات الجوارية و تحسين فاعلية البرامج و الأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي خاصة في المناطق الريفية.
- القضاء على البناء غير اللائق (الفوضوي)، عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة.
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق و الخدمات الأساسية (التطهير، الماء الشروب، الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، التربية و التكوين، الشؤون الاجتماعية و الدينية).

- محاربة الفقر و الإقصاء و الفوارق الاجتماعية و التهميش، و دعم الفئات الضعيفة و المهمشة وإدماجها في المجتمع¹³.

- تقديم الثقافة إلى المواطنين عن طريق المكتبات العامة، و كذلك تقديم خدمات الترفيه كالمسرح والإذاعة و الإشراف على الحدائق العامة و المنتزهات¹⁴.

1-2- التهيئة الإقليمية "عملية تنظيمية للمظاهر الجغرافية و البشرية والاقتصادية"

تتمثل تهيئة الاقليم محليا اساسا في تنظيم المظاهر الجغرافية والبشرية والاقتصادية على المستوى الإقليمي أي وضع خطط و معايير لاستغلال هذا الإقليم و سنوضح هذا المعنى من خلال النقاط الآتية:

اولا: تعريف التهيئة الإقليمية

التهيئة الإقليمية كما جاء في معجم المصطلحات الجغرافية للدكتور " يوسف التوني " بأنها " تنظيم خاص تسترشد به الدولة في تنظيم العلاقة بين أقاليمها المتباينة لتحقيق تكافؤ الفرص لكل إقليم و إبراز مواهبه وإمكانياته الجغرافية الكامنة و دعم شخصيته المحلية أو إعادة التوازن بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة "¹⁵.

وحسب الدكتور " التيجاني البشير " فإن المفهوم المعاصر لتهيئة الإقليم يتمثل في " تنظيم المظاهر الجغرافية، البشرية، و الاقتصادية في الوسط لتحقيق التوازن بين الأماكن و التنظيم الشمولي الموجه لإسعاد السكان وتوفير الخدمات العمومية لهم من خلال استغلال الثروات الطبيعية المتوفرة ، وكذا المحافظة على التراث التاريخي في إطار بيئة نظيفة "¹⁶.

ثانيا: أهداف تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

من خلال قراءتنا لمواد القانون رقم 01-20 السالف الذكر مجتمعة ، استنتجنا أن للتهيئة الإقليمية أهداف في مختلف المجالات لا سيما في المجال الاقتصادي و الاجتماعي، كل هذه الأهداف تنصب في هدف رئيس يتمثل في ضمان توزيع الإقليم بصفة متساوية من خلال تحقيق تنمية مستدامة عبر مجموع التراب الوطني مبنية على العدالة الاقتصادية والاجتماعية وترقية الإنسان وحماية البيئة حسب خصوصيات كل جزء من الإقليم، ويمكن تلخيص أهم هذه الأهداف كما يلي:

أ- الأهداف الاقتصادية لتهيئة الإقليم

- إن ضمان الانسجام بين سياسات الدولة و الجماعات المحلية بخصوص التهيئة و التنمية المستدامة للإقليم من شأنه أن يحقق الأهداف الاقتصادية التالية:
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد.
 - تحقيق نمو تقني اقتصادي يحافظ على الرأسمال الطبيعي.
 - الاستغلال العقلاني لكل الموارد السطحية والباطنية المحلية وتحقيق التحويلات الضرورية لها انطلاقا من الشمال إلى الجنوب.
 - تطوير أنشطة اقتصادية توائم ظروف كل منطقة وخاصة الصناعات المرتبطة باحتياجات السكان و تأمين المحروقات و الموارد المنجمية.
 - ترقية نسيج صناعي يتمحور حول نشاطات مهيكلة ومقاولاتية ومؤسسات صغيرة ومتوسطة.
 - ربط التكنولوجيا الحديثة بالأهداف الاقتصادية نظرا لمساهمة التقنيات الحديثة في تحقيق تنمية اقتصادية سريعة.
- ب- الأهداف الاجتماعية لتهيئة الإقليم.**

- تهدف السياسة المحلية لتهيئة الإقليم تحقيق أهداف اجتماعية لعل أهمها:
- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان و البيئة.

- التعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أساس حياة الإنسان وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والاستصلاح و التهيئة.
 - إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات وأولويات المجتمع ، وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية و السيطرة على جميع مشكلات البيئة، كتنعيم و تحفيز التعليم و التدريب المهني و العام على جميع المستويات و توفير تسهيلات في التعليم و الثقافة لجميع القطاعات.
 - تثبيت النمو الديمغرافي والذي أصبح يكتسي أهمية بالغة لان النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية و على قدرة الحكومات في توفير الخدمات.
 - الترقية الاجتماعية عن طريق القيام بأعمال في مجالي التربية و الصحة.
 - هذا بالإضافة إلى تحقيق تطوير التراث الثقافي و الحفاظ عليه ، و حماية الممتلكات الثقافية و التاريخية و الأثرية و المحافظة عليها.
- 2-اليات تجسيد التنمية و تهيئة الاقليم محليا**

يتم تهيئة الاقليم و تجسيد التنمية المحلية من خلال اعداد مخططات تنموية من طرف الجماعات المحلية، و لن يتحقق ذلك على ارض الواقع الا بتدخل هيئات محلية مختصة في ذلك .

2-1-إعداد مخططات تنموية من طرف الجماعات المحلية

يتطلب تنفيذ السياسة الوطنية وتوجيهاتها عدة وسائل يتم تحديدها حسب النظام الاقتصادي والاجتماعي المتبع في الدولة¹⁷ ، وحسب القانون رقم 20-01 السالف الذكر و كذا القانون رقم 11-10 المعدل و المتمم و القانون رقم 12-

07 السالفي الذكر، فإن أدوات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة تتمثل في المخططات بشكل أساسي بالإضافة إلى اتخاذ مجموعة من البرامج . وما تجدر ملاحظته أن المخطط¹⁸ في حقيقة الأمر هو أسلوب تقني يتم اعتماده بشكل أساسي في الدول الاشتراكية ، لكن القوانين السالفة الذكر و بالخصوص القانون رقم **20-01** ورغم صدوره في محيط ليبرالي كرس بشكل واسع المخططات كآلية لتهيئة الإقليم مقارنة بالبرامج التي في الأصل تتوافق والنظام الليبرالي.

اولا: مساهمة الولاية في إدارة وتهيئة الإقليم

لتمكين المجتمع المحلي من المشاركة في التنمية و الارتقاء بها من مواقع محلية تمثلها المؤسسات و القيادة المحلية¹⁹ ، مكن كل من القانون رقم 20-01 السالف الذكر الولايات المتاخمة التي لها خصوصيات فيزيائية ووجهات إنمائية مماثلة من إعداد مخططات جهوية، كما منح القانون رقم 07-12 السالف الذكر الولايات سلطة إعداد مخطط ولائي طبقا لخصوصيات كل منها.

أ- المخطط الجهوي ما بين الولايات

يتم إعداد هذا المخطط و تنفيذه ومتابعته في إطار برنامج الجهة لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة²⁰، ونقصد بهذا الأخير برنامج خاص بعدة ولايات متاخمة لها خصوصيات فيزيائية ووجهات إنمائية مماثلة أو متكاملة²¹، أي برنامج خاص بكل فضاء جهوي، وتحدد الولايات التي يتشكل منها هذا الفضاء عن طريق التنظيم²²، كأن يتم مثلا إعداد مخطط جهوي للتهيئة الإقليمية لمنطقة الجنوب

الشرقي للوطن ، والتي تشمل ولايات ورقلة وغرداية والوادي وبسكرة لتمتعها بنفس الخصوصيات.

ويتضمن المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم في نطاق برنامج الجهات ما يلي:

- تقييم الأوضاع الطبيعية والجغرافية و البشرية و كذا الاقتصادية المتعلقة بالولايات المعنية، و يجب أن يبنى ذلك على بيانات دقيقة و صادقة و معبرة عن الواقع الموجود، و مقياس دقتها هيئة إحصائية تتضمن أعضاء متخصصين وكفى.
- إقرار خطة ذات طابع تقني مرفقة بوثائق خرائطية تبين مشروع تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، شريطة أن تكون أهداف الخطة واضحة و محددة و من الممكن تحقيقها واقعيًا، من أجل تفعيل الاقتصاد الجهوي عن طريق ترقية الأنشطة الفلاحية وتجديد إحياء الفضاءات الريفية ، بالإضافة إلى تنظيم العمران بما يشجع التطور الاقتصادي و تضامن و اندماج السكان و توزيع الأنشطة والخدمات، و منه التسيير المحكم للفضاء الإقليمي بصفة عامة²³.

ب- مخطط تهيئة الإقليم الولائي

يوضح هذا المخطط ويثمن بالتوافق مع المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم المعني الترتيبات الخاصة بكل إقليم ولاية في مجال ما يأتي على الخصوص:

- تنظيم الخدمات العمومية.
- تحديد مساحات التنمية المشتركة بين البلديات.
- كيفية المحافظة على البيئة.
- المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى المحددة في المخطط الوطني والتي تحل محل مخططات تهيئة الأقاليم الولائية²⁴، ويقصد بالحواضر الكبرى حسب القانون رقم 20-01 التجمع الحضري الذي يشمل على الأقل

300.000 نسمة ، ولها قابلية لتطوير وظائف دولية ، زيادة على وظيفتها الجهوية والوطنية²⁵.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون رقم 01-20 السالف الذكر لم يفصل في المخطط الولائي مثلما هو الأمر بالنسبة للمخطط الوطني و التوجيهي و الجهوي، لذلك نرجع إلى **قانون الولاية رقم 07-12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 السالف الذكر** لاستنتاج الأحكام المتعلقة بهذا المخطط ، فحسب المادة **77** منه تعتبر مسألة تهيئة الإقليم ضمن الصلاحيات المبدئية والعامة للولاية.

وحسب **المادة 80 من نفس القانون**، يعكس مخطط الولاية متوسط المدى البرامج والوسائل و الأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة و الجماعات المحلية قصد ضمان التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للولاية. كما حددت المادة **78** الجهة المكلفة بإعداد المخطط والمتمثلة في المجلس الشعبي الولائي و ذلك بمساعدة الوالي الذي يعلمه بالنشاطات المحلية أو الجهوية أو الوطنية الخاصة بتهيئة الإقليم ليتوافق معها مخطط الولاية ، كما يتداول المجلس حول مخططات تهيئة الولاية ، ويتولى رقابة مدى تنفيذها طبقا للقوانين و التنظيمات المعمول بها²⁶.

وفي هذا الإطار، يتخذ المجلس الشعبي الولائي كل إجراء من شأنه ضمان تنمية الولاية حسب القدرات والمميزات الخاصة بها ، كما يمكنه أن يشجع كل مبادرة من شأنها المساهمة في التنمية المنسجمة والمتوازنة للولاية ، على أن ترفع هذه الاقتراحات والملاحظات إلى الوزير المختص و ذلك في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما²⁷.

ثانيا: المخطط البلدي لتهيئة الإقليم

يعهد للبلديات قانونا إعداد مخطط بلدي قصد الاستغلال الأمثل لمواردها
تلبية لحاجات سكانها.

فالقانون رقم 01-20 السالف الذكر لم ينص على المخطط البلدي كأداة
من أدوات تهيئة الإقليم ، ومنه سنتطرق إلى المخطط البلدي من خلال **قانون
البلدية رقم 11-10 المعدل و المتمم السالف الذكر**، حيث نص على أن التهيئة
والتنمية هي من صلاحيات البلدية وذلك في **الباب الثاني بعنوان صلاحيات البلدية
في الفصل الأول منه بعنوان التهيئة والتنمية** ، ومن هذه الزاوية يكون اختيار
العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس
الشعبي البلدي، وفي هذا الإطار يعد المجلس برامجه السنوية و متعددة السنوات
الموافقة لمدة عهده و يصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات
المخولة له قانونا و بالتوافق مع المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم
وكذا المخططات التوجيهية القطاعية²⁸، و تتم المصادقة على المخطط التنموي
البلدي سواء كان قصير أو متوسط أو طويل المدى من طرف المجلس و على
مستواه بموجب مداولة التي لا يمكن تنفيذها إلا بعد المصادقة عليها ضمنا من
الوالي ، إذ تشترط **المادة 56** من قانون البلدية الجديد وجوب تبليغ مداولات
المجلس التي تخرج من نطاق **المادة 57 من نفس القانون** إلى الوالي في ظرف
ثمانية (8) أيام لتدخل حيز التنفيذ بقوة القانون بعد 21 يوما من إيداعها (رقابة
وصائية). ووفقا **للمادة 108** من قانون البلدية الجديد يباشر المجلس الشعبي
البلدي إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة و تنفيذها طبقا
للتشريع و التنظيم المعمول بهما، كما يبادر باتخاذ كل إجراء من شأنه بعث تنمية
نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية و مخططها التنموي²⁹.

و تجدر الإشارة إلى أن كل المخططات السالفة الذكر تستمد شرعيتها من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الذي يهدف إلى ترجمة كافة التوجيهات و الترتيبات الإستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم³⁰، فهو بذلك مرجع أساسي تعتمد عليه الجماعات المحلية في وضع مخططاتها في هذا المجال، لنفادي حدوث اختلال في برامج و سياسات التنمية الوطنية.

2-2- الهيئات المحلية الناشطة في مجال تهيئة الإقليم.

تتوفر كل من الولاية و البلدية على هيئات تنشط في مجال تهيئة الإقليم رغم قلتها يمكن ذكرها كما يلي:

اولا: لجنة تهيئة الإقليم و التعمير

يشكل كل من المجلس الشعبي البلدي و المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائهما لجان دائمة للبت في المسائل التابعة لمجال اختصاصهما ، من بين هذه اللجان نجد لجنة تهيئة الإقليم و التعمير و السياحة والصناعات التقليدية ، وهي لجنة دائمة متواجدة على مستوى البلديات يتراوح عدد أعضائها ما بين 3 و 6 أعضاء حسب نسبة سكان البلدية، و يتم استحداث هذه اللجان بموجب مداولة يصادق عليها أغلبية أعضاء المجلس الشعبي البلدي بناء على اقتراح من رئيسه³¹، أما على مستوى الولاية توجد لجنة تهيئة الإقليم والنقل³².

يتم إنشاؤها عن طريق مداولة يصادق عليها بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الشعبي الولائي بناء على اقتراح من رئيسه، على أن تعكس اللجنة التمثيل النسبي للتركيبة السياسية للمجلس الشعبي الولائي³³.

وعموما تتكفل هذه اللجان بالأمور الفنية و الإدارية المتعلقة بالمخططات وكيفية تنفيذها، كما أنه من الناحية العملية يجوز للجنة تهيئة الإقليم و التعمير

سواء على مستوى الولاية أو البلدية إخطار الوالي في حالة وجود تجاوزات تعرقل دورها في النهوض بالتنمية³⁴.

تتوفر 48 ولاية في الجزائر على ما يسمى بمديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، حيث تشرف هذه المديرية على عملية تحديد مجال الولاية و القيام بمختلف الدراسات الطبيعية البشرية و الاقتصادية لمجالها الإقليمي.

و في هذا الإطار، تتدخل الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية من أجل التنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى المحلي، لضبط ترشيد استعمال المجال الحضري و الحد من الاستغلال العشوائي له³⁵.

- غياب المشاركة الشعبية الحقيقية و الفاعلة في عمليات التخطيط التنموي بشكل عام.

ثانيا: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية

- غياب الكوادر التخطيطية و الفنية المؤهلة لإعداد خطط التنمية الإقليمية سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الإقليمي.

- سيطرة النمط البيروقراطي على الجماعة المحلية يؤدي إلى عدم تشجيع التفكير الابتكاري في الإدارة والتخطيط.

الخاتمة:

رغم أهمية الصلاحيات التي أعطيت للجماعات المحلية لتهيئة الإقليم و إحفاق التنمية بشكل متوازن إلا أن ذلك أضحي صعب المنال ، حيث تشهد بعض الهياكل الإدارية محليا نقص في الكفاءات القادرة على تحقيق هذا الغرض نظرا لانتشار المحسوبية في التوظيف، في حين أن نجاح مخططات تهيئة الإقليم تعتمد أساسا على الكفاءة لإعداد المخططات إعدادا علميا وفنيا، فضلا عن نقص الوعي لدى القائمين على تنفيذ هذه المخططات ظنا منهم أن التخطيط الإقليمي لا يمثل الصورة المثلى لتحقيق

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كما أن نتائجه غير مضمونة تماما ، لهذا فإن مسألة تكوين المسؤولين المحليين في هذا المجال هي أكثر من ضرورة ، كما أن للهيئات المركزية دور في ضمان التنفيذ الحقيقي لمخططات تهيئة الإقليم وذلك من خلال تكريس رقابة ميدانية من طرف الوزارة المعنية الوصية ، كما يجب على المواطن أن يساهم إلى جانب الدولة للنهوض بالتنمية ولن يتم بلوغ ذلك إلا من خلال نشر الوعي والتوجيه، عن طريق إقامة نوات و من خلال الصحف ووسائل الإعلام المختلفة .

التهميش و الاحلات:

- ¹ القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011 متعلق بالبلدية(جريدة رسمية عدد 37 مؤرخة في 03 جويلية 2011 المعدل و المتمم بموجب الامر رقم 13-21 المؤرخ في 31 اوت 2021 (جريدة رسمية عدد 67 مؤرخة في 31 اوت 2021).
- ² جريدة رسمية عدد 12 مؤرخة في 29 فيفري 2012.
- ³ جريدة رسمية عدد 77 مؤرخة في 15 ديسمبر 2001.
- ⁴ شادي علي الفقيه، التخطيط، الطبعة الأولى ، دار نوبليس للنشر و التوزيع، لبنان، 2005، ص 44.
- ⁵ إبراهيم حسن العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2008، ص 25.
- ⁶ عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001، ص 184.
- ⁷ رشيد احمد عبد اللطيف، التخطيط و التنمية، المكتبة الجامعية، مصر، 2001، ص 19.
- ⁸ محمد صغير بعلي، القانون الإداري (التنظيم الإداري، النشاط الإداري)، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2000 ، ص 158.
- ⁹ شادي علي الفقيه، المرجع السابق، ص 44.
- ¹⁰ سليمان اعراج ، الديمقراطية التشاركية من اجل تفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية، مجلة الفكر البرلماني، نشرية لمجلس الأمة، العدد التاسع و العشرون، افريل 2012، ص 104.
- ¹¹ القانون رقم 01-20 السالف الذكر.
- ¹² القانون رقم 07-12 السالف الذكر.

- ¹³ يوسف نور الدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، 2010/2009، ص 49.
- ¹⁴ نفس المرجع، ص 50.
- ¹⁵ ناجي عبد النور، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، مقال منشور في الانترنت : www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com
- ¹⁶ www.ingdz.com/vb/archive/index.php/t-61722.html
- ¹⁷ بشير التيجاني، تهيئة التراب الوطني في أبعاده القطرية، دار الغرب للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 37.
- ¹⁸ محمد صغير بلعي، القانون الإداري (التنظيم الإداري، النشاط الإداري)، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2004، ص 158.
- ¹⁹ المخطط هو أداة فنية يتم من خلالها تحديد العناصر المالية البشرية التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة مستقبلا. في هذا الصدد راجع/ شادي علي الفقيه، المرجع السابق، ص 15.
- ²⁰ سليمان اعراج، مرجع سابق، ص 104.
- ²¹ حسب المادة 47 من القانون رقم 20-01 السالف الذكر.
- ²² حسب المادة 3 فقرة 1 من نفس القانون.
- ²³ طبقا للمادة 48 من نفس القانون.
- ²⁴ راجع/ شادي علي الفقيه ، المرجع السابق ، ص 25. راجع أيضا / نص المادة 49 من القانون رقم 20-01 السالف الذكر.
- ²⁵ طبقا لنص المادة 7 فقرة 4 من نفس القانون.
- ²⁶ حسب المادة 3 فقرة 2 من القانون رقم 20-01 السالف الذكر.
- ²⁷ حسب المادة 78 من القانون رقم 07-12 السالف الذكر.
- ²⁸ حسب المادة 79 من نفس القانون.
- ²⁹ طبقا للمادة 107 من القانون رقم 10-11 السالف الذكر. و تجدر الإشارة إلى أن المخططات التوجيهية القطاعية يتم تأسيسها في مختلف المجالات لاسيما تلك الخاصة بالبنية التحتية الكبرى و الخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية .
- ³⁰ طبقا للمادة 111 من القانون رقم 10-11 السالف الذكر.
- ³¹ حسب المادة 7 فقرة 1 من القانون رقم 20-01 السالف الذكر.

³² حسب المادة 32، 31 من القانون رقم 11-10 السالف الذكر.

³³ حسب المادة 33 من القانون رقم 12-07 السالف الذكر.

³⁴ حسب المادة 34 الفقرة 1 من القانون رقم 12-07 السالف الذكر.

³⁵ جريدة النصر، جريدة يومية جزائرية، عدد 14084، صادرة بتاريخ 02 افريل 2013.

³⁶ www.ingdz.com/vb/archive/index.php/t-61722.html

قائمة المراجع:

النصوص القانونية:

- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، (جريدة رسمية عدد 77 مؤرخة في 15 ديسمبر 2001).

- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 متعلق بالبلدية (جريدة رسمية عدد 37 مؤرخة في 03 جويلية 2011 المعدل و المتمم بموجب الامر رقم 21-13 المؤرخ في 31 اوت 2021 (جريدة رسمية عدد 67 مؤرخة في 31 اوت 2021).

- القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 يتعلق بالولاية، (جريدة رسمية عدد 12 مؤرخة في 29 فيفري 2012).

المؤلفات:

- الفقيه شادي علي ، 2005 ، التخطيط، الطبعة الأولى ، لبنان ، دار نوبليس للنشر و التوزيع.

- العسل إبراهيم حسن ، 2008 ، التنمية في الفكر الإسلامي، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.

- عبد المطلب عبد المجيد، 2001 ، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الإسكندرية، الدار الجامعية.

- رشيد احمد عبد الطيف، 2001 ، التخطيط و التنمية، مصر، المكتبة الجامعية.

- بعلي محمد صغير ، 2000 ، القانون الإداري (التنظيم الإداري، النشاط الإداري)، عناية، دار العلوم للنشر و التوزيع.

- بعلي محمد صغير ، 2004 ، القانون الإداري (التنظيم الإداري، النشاط الإداري)، عناية دار العلوم للنشر و التوزيع.

- التيجاني بشير ، 2004 ، تهيئة التراب الوطني في أبعاده القطرية، الجزائر ، دار الغرب للنشر و التوزيع.

الاطروحات:

- يوسف نور الدين 2010/2009، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس .

المقالات:

- اعراج سليمان ، افريل 2012 ،الديمقراطية التشاركية من اجل تفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية، مجلة الفكر البرلماني،نشرية لمجلس الأمة، العدد التاسع و العشرون.

-جريدة النصر، صادرة بتاريخ 02 افريل 2013 ،جريدة يومية جزائرية، عدد 14084 .
مواقع الانترنت:

- ناجي عبد النور، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، مقال منشور في الانترنت : [www.univ-](http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com)

[chlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com](http://www.ingdz.com/vb/archive/index.php/t-61722.html)
- www.ingdz.com/vb/archive/index.php/t-61722.html
www.ingdz.com/vb/archive/index.php/t-61722.html